

إجازة تبعه فان لم يشتره احد انفق عليه من بين المال
 واما غير الرقيق من البهائم جمع اسمه سميت بذلك
 لانها لا تتكلم وهي كالقالب التزمذي كل ذات اربع
 من ذوات البرود الحرة انتهى وفي معانيها كل حيوان
 محنوم فيجب عليه علفها وسقيها بحمصة الروح والخير
 المحصين فخالطه النار في هرة حبستها لاهي اطعمتها
 ولا هي اسلمتها تاكل من خشايش الارض فيمنع لها وكسها
 اي هوامها والمراد بكفاية الدابة وصونها الاول
 الشبع والري دون غايتها وخرج بالحق من غيره
 كالقواسم الخمس فلا يلزمه علفها بل يحلبها ولا يجوز له
 حبسها لتموت جوعا فخر اذا قتلتهم فاحسنوا القتل
 فان اغتصب المالك امتدادا كثر وله مال اجرم الحاكم في
 الحيوان المتكلم على احد ثلاثة امور يبيع له او يحرمه
 يزول ضرره به او علفه او ذبح واجرم من علم على احد من
 بيوم او علفه ويحرم ذبحه للذي عن ذبح الحيوان الا
 لاكله فان لم يفعل ما امر الحاكم به ناب عنه في ذلك
 على ما يراه ويفتضيه الحال فان لم يكن له مال
 باع الحاكم الدابة او جزأ منها او اكلها عليه فان
 تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها **ولا يقامون**
 اي لا يجوز لما لك الرقيق والبهائم ان يكلفهم من العلف
مالا يطيقون الدوام عليه لو رواد التي عنه في الرقيق في

هذا هو الذي
 في قوله
 لا يقامون
 اي لا يقامون
 في العلف
 من البهائم
 والحيوان
 الا لاكله
 فان لم يفعل
 ما امر الحاكم
 به ناب عنه
 في ذلك على
 ما يراه ويفتضيه
 الحال فان لم يكن
 له مال باع الحاكم
 الدابة او جزأ
 منها او اكلها
 عليه فان تعذر
 ذلك فعلى بيت
 المال كفايتها
 ولا يقامون اي
 لا يجوز لما لك
 الرقيق والبهائم
 ان يكلفهم من
 العلف مالا
 يطيقون الدوام
 عليه لو رواد
 التي عنه في
 الرقيق في

صحيح

صحيح مسلم وهو للتختم وليس عليه البهائم بحامه
 حصول الضرر قال في الروضة لا يجوز للمسيد تكليف
 رقيقته من العمل الا ما يطيق الدوام عليه فلا يجوز ان
 يكلفه علفا يقدر عليه يوما او يومين ثم يحجز عنه وقال
 ايضا يحرم تكليف الدابة ما لا تطيقه من تنقيح
 الخيل وادامة السير وغيرها وقال في الزوايد يحرم
 تحميلها ما لا تطيق الدوام عليه يوما ونحوه كما سبق
 في الرقيق **تتم** لا يجلب للمالك من لبن دابته
 ما يضر ولدها لانه غذاه لولد الامية وانما يجلب
 ما فضل من ربي ولدها وله ان يعيد الى لبن غيره
 امه ان استمارة والا فهو حق بلبن امه ولا يجوز الخلب
 اذا كان يضر بالهيمه لقلته علمها ولا ترك الخلب ايضا
 اذا كان يضرها فان لم يضرها كره للإضاعة وليس
 ان لا يستقيم الخلب في الخلب بل يبيع في الضرع شيئا
 وان يقض اطعامه لئلا يؤذيها ويحرم من
 اصل الظهر ونحوه وكذا حلقه لما فيها من تغذي
 للحيوان قاله الجوزي وجب على مالك الخيل الذي يبيع
 له شيئا من العسل في الكواره بقدر حاجته ان لم يكن
 غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرازي وقد قيل يسوق
 له دجاجة ويعلفها في باب الكواره فيما اكل منها وعلي
 ما لك ود القر علفه بوزق نوت او حنظل لانه

Copyright © King Fahd University